



حماية المدنيين

20-26 تشرين الأول/أكتوبر 2010

الضفة الغربية

إصابة 23 فلسطينياً على يد القوات الإسرائيلية

أصابته القوات الإسرائيلية هذا الأسبوع 23 مدنياً فلسطينياً، حيث أصيب معظمهم في سياق المظاهرات الأسبوعية. ومنذ بداية عام 2010 أصابت القوات الإسرائيلية 1002 فلسطينياً، وهو ما يعتبر ارتفاعاً بنسبة 38 بالمائة مقارنة بعدد الإصابات التي وقعت في الفترة المماثلة من عام 2009 (727 إصابة).

أصيب هذا الأسبوع 20 فلسطينياً وناشطا إسرائيلياً واحداً خلال المظاهرات الأسبوعية التي وقعت محافظة رام الله وبيت لحم. وقد نُظمت هذه المظاهرات احتجاجاً على توسيع مستوطنة تقع على أراضي قرية النبي صالح وبناء الجدار في قرية بلعين والمعصرة. وفي النبي صالح أطلقت القوات الإسرائيلية قنابل الغاز المسيل للدموع باتجاه المتظاهرين الذين كانوا متوجهين إلى مركز القرية مما أسفر عن إصابة 17 منهم. وخلال هذه المظاهرة تعرض أحد المنازل لأضرار جسيمة وتم تدمير محتوياته بسبب النيران. يُشار أنّ ما يقرب من ربع الإصابات التي وقعت في صفوف الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية في عام 2010 وقعت خلال اشتباكات اندلعت خلال المظاهرات الأسبوعية ضد الجدار وتوسيع المستوطنات والقيود المفروضة على الوصول.

وخلال هذا الأسبوع أيضاً، اندلعت اشتباكات ما بين الفلسطينيين وقوات الشرطة الإسرائيلية أثناء مرافقة الأخيرة موظفين في البلدية يحملون إشعارات بالهدم ضد عدد من المنازل التي يمتلكها الفلسطينيون في حي سلوان في القدس الشرقية. ونتيجة لذلك أصيب فتى يبلغ من العمر 11 عاماً بجراح في رأسه. ومما ساهم في ارتفاع حدة التوتر في الحي مؤخراً نية بلدية القدس هدم قسم من الحي (البيتان) وتهجير سكانه الفلسطينيين من أجل بناء متنزه ترفيهي (وهي خطة أعلن عنها رسمياً في آذار/مارس 2010). ويُبلغ كلّ يوم تقريباً عن وقوع احتكاكات ما بين السكان الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين وحراسهم المسلحين الذين تُشغلهم وزارة الإسكان الإسرائيلية والشرطة الإسرائيلية.

إضافة إلى ذلك اعتدت القوات الإسرائيلية جسدياً على فلسطينيين في منطقة بيت لحم وأصابتهما بجراح؛ وما تزال ظروف هذا الحادث مجهولة. وخلال هذا الأسبوع أيضاً اشتبك فلسطيني مع جندي إسرائيلي على أحد الحواجز التي تتحكم بدخول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية (حاجز حزما)، مما أدى إلى إصابته.

ونفذت القوات الإسرائيلية خلال هذا الأسبوع حوالي 80 عملية بحث واعتقال في أنحاء الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)، أي أقل بقليل من المعدل الأسبوعي خلال عام 2010 (93). إضافة إلى ذلك أصيب ثلاثة فلسطينيين جراء انفجار ذخيرة غير منفجرة في مبنى يقع في البلدة القديمة في نابلس. وأفادت مصادر فلسطينية أنّ هذه الذخيرة تركت بعد قصف الطائرات الإسرائيلية للمبنى عام 2002.

استمرار الأحداث المتصلة بالمستوطنين في سياق موسم قطف الزيتون

سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال هذا الأسبوع 17 حادثاً نفذها مستوطنون إسرائيليون أسفرت إما عن إصابات في صفوف الفلسطينيين أو أضرار بممتلكاتهم. وقد ارتفع العدد الإجمالي لهذه الحوادث مقارنة بالأسبوع الماضي (11 حادث) وهو ما يعتبر مثلي المعدل الأسبوعي المسجّل منذ مطلع عام 2010 (6). وحتى هذا التاريخ من عام 2010 قتل طفل فلسطيني وأصيب 95 آخرون في سياق الأحداث المتصلة بالمستوطنين.

13 من بين الحوادث الـ 17 خلال هذا الأسبوع وقعت في سياق موسم قطف الزيتون، والذي بدأ رسمياً أوائل هذا الشهر. وفي مناسبة عقدت هذا الأسبوع في قرية ترمسعيا (رام الله) ذكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط أن إسرائيل، بصفتها القوة المحتلة، يجب أن تمنع العنف ضد السكان الفلسطينيين وأدان العنف المستوطنين.

في حادثين منفصلين وقعا خلال هذا الأسبوع اشتبك مستوطنون إسرائيليون مع فلسطينيين كانوا يقطعون أشجار الزيتون في قرية بورين (محافظة نابلس)، وسوسيا (محافظة الخليل). ونتيجة لذلك أصيب ستة فلسطينيين وناشط إسرائيلي. وفي قرية سوسيا وصلت القوات الإسرائيلية إلى موقع الحادث وأبعدت المستوطنين ولكنها في الوقت ذاته صادرت زيتون الفلسطينيين.

أما الحوادث الإحدى عشر الأخرى فوعدت في سياق تخريب الممتلكات بما في ذلك إحراق ما يقرب من 1,000 شجرة زيتون تعود لقرية كفر لقيف (محافظة قلقيلية). وبالرغم من أن مصدر النيران ما زال مجهولاً، فقد حاول المستوطنون الإسرائيليون من المستوطنة المجاورة كيدوميم منع فرق الإطفاء الفلسطينية من الوصول إلى موقع الحريق من خلال إلقاء الحجارة باتجاهها. وفي حادثين منفصلين آخرين، اقتلع المستوطنون الإسرائيليون ما يزيد عن 30 شجرة زيتون في قرية اللين الشرقية (محافظة نابلس) وقرية الجانية (محافظة رام الله). بالإضافة إلى ذلك أفادت امرأة فلسطينية بأن ما يقرب من 38 شجرة تعود لعائلتها وتقع على الجانب الغربي من الجدار (في منطقة جفعات زئيف) قطعت وأن محصول الزيتون سُرق (محافظة القدس). وفي سبعة حوادث مشابهة سرق المستوطنون أشجار الزيتون التي تعود لقرية كفل حارس (محافظة سلفيت)، ودير ابزيع (محافظة رام الله) وكفر قدوم (محافظة قلقيلية). وفي حادث واحد في قرية كفر قدوم أطلق المستوطنون الإسرائيليون النار لتخويف الناس الذين شاهدوهم وهم يسرقون الزيتون.

وفي حادث منفصل وقع هذا الأسبوع أبلغ أن مستوطنين إسرائيليين أشعلوا النار في مخزن مدرسة بنات ثانوية في قرية الساوية (محافظة نابلس)، مما أدى إلى تدمير المخزن ومحتوياته.

استمرار إصدار أوامر الهدم ووقف البناء

بالرغم من عدم تنفيذ أية عملية هدم هذا الأسبوع، سلّمت السلطات الإسرائيلية 10 أوامر بوقف البناء ضد مبان يمتلكها الفلسطينيون في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، بحجة عدم حصولها على ترخيص للبناء تصدرها إسرائيل. وتتضمن هذه المباني التي تقع في كلٍّ من مناطق أريحا والخليل وبيت لحم، خمسة منازل، ثلاثة منها مأهولة، وثلاثة حظائر للماشية، وبئري ماء. ومنذ كانون الثاني/يناير 2010، هدمت السلطات الإسرائيلية 261 مبنى يمتلكها الفلسطينيون في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، و 39 مبنى في القدس الشرقية. الأمر الذي أدى إلى تهجير ما مجموعه 402 شخصاً، من بينهم 203 أطفال، وذلك مقارنة بهدم 249 مبنى وتهجير 520 شخصاً في الفترة المماثلة من عام 2009.

وفي المنطقة (ج) أيضاً، سلّمت السلطات الإسرائيلية هذا الأسبوع أمراً بالطرد ضد مزرعة في قرية دير استيه (محافظة سلفيت) بحجة أنها تقع في "أراضي دولة". إضافة إلى ذلك جرفت السلطات الإسرائيلية قطعتي أرض تعود ملكيتهما لفلسطينيين و تستخدمان كمعامل لإنتاج الفحم في قرية برطعة الشرقية (محافظة جنين) حيث تقع على الجانب الغربي من الجدار بحجة أن ذلك المعملان قد تم تشغيلهما بدون الحصول تصريح. وقد كان يعمل فيهما 20 شخصاً.

قطاع غزة

استمرار الحوادث قرب السياج في قطاع غزة؛ وإصابة ستة أشخاص

خلال الفترة التي شملها التقرير أصابت القوات الإسرائيلية ستة مدنيين فلسطينيين، أصيبوا جميعهم بالقرب من السياج الذي يفصل ما بين إسرائيل وقطاع غزة. وحتى هذا التاريخ من عام 2010 قُتل 54 فلسطينياً (من بينهم 22 مدنياً)، وأصيب 216 فلسطينياً آخرين (من بينهم 191 مدنياً) على خلفية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في قطاع غزة.

استمرت القيود التي تفرضها إسرائيل على وصول الفلسطينيين إلى مناطق تبعد عن السياج مسافة 1,500 متر (17 بالمائة من أراضي قطاع غزة). وفي حادثين منفصلين أطلقت القوات الإسرائيلية المتمركزة على السياج النار باتجاه فلسطينيين كانوا يجمعون الخردة المعدنية شمال بيت لاهيا، مما أدى إلى إصابة أربعة أشخاص. وفي السياق ذاته، أصيب شخص مسن عندما أطلقت القوات الإسرائيلية النار باتجاه مزارعين كانوا يقطفون أشجار الزيتون في حقول تقع على بعد 400 متر من السياج تقريبا إلى الشرق من خان يونس. وأصيب شخص معاق عقليا عندما اقترب من السياج. إضافة إلى ذلك توغلت الجرافات والدبابات الإسرائيلية خمس مرات مسافة تبلغ عدة مئات من الأمتار داخل قطاع غزة وانسحبت بعد تنفيذ عمليات تجريف للأراضي.

وقد استمر الحظر المفروض على الوصول إلى مناطق الصيد الواقعة على مسافة تزيد عن 3 أميال بحرية عن الشاطئ. وفي حادثين منفصلين أطلقت القوات البحرية الإسرائيلية النار باتجاه قوارب صيد فلسطينية مجبرة إياها على العودة إلى الشاطئ. لم يبلغ عن وقوع إصابات ولكن تضررت إحدى القوارب. وفي عام 2010 قُتل 3 صيادين وأصيب 5 آخرين في حوادث مماثلة.

وخلال هذه الفترة، أطلقت فصائل فلسطينية مسلحة عددا من الصواريخ بدائية الصنع وقذائف الهاون باتجاه جنوب إسرائيل، بما في ذلك قاعدة عسكرية تقع على السياج. ولم يُبلغ عن وقوع أي إصابات أو أضرار في صفوف الفلسطينيين.

إصابة 26 مدنيا في انفجار

في 20 تشرين الأول/أكتوبر وقع انفجار في مجمع أمني تابع لحركة حماس في منطقة رفح، مما أسفر عن إصابة 26 مدنياً، من بينهم 18 طفلاً (15 طفلاً منهم هم طلاب أصيبوا بينما كانوا داخل مدرستهم)، ورجل مسن وسبعة من المارة. ووقعت معظم الإصابات جراء الإصابة بالشطابا المتطايرة. وأدى الانفجار كذلك إلى وقوع أضرار جسيمة بالمجمع وأربعة مدارس تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ومركز صحي تابع للأونروا تقع بالجوار. وما زالت ملبسات الحادث مجهولة.

ما زالت الأنفاق تحصد الأرواح: مقتل ثلاثة فلسطينيين وإصابة ثلاثة آخرين

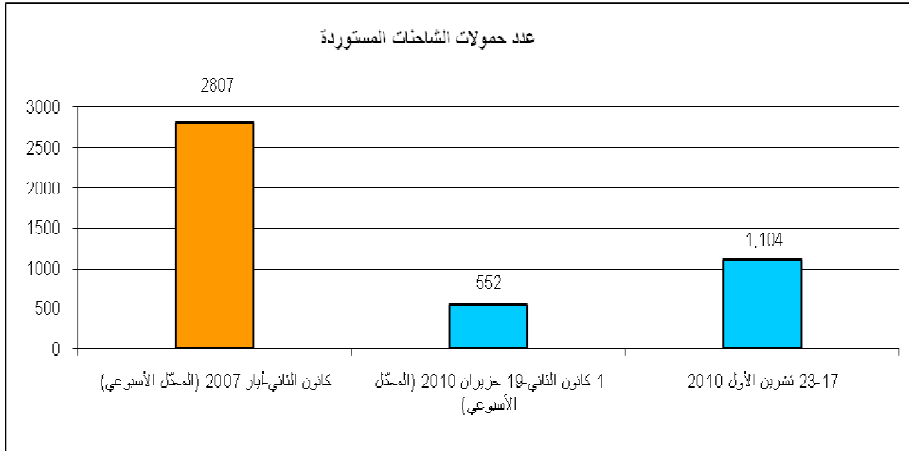
بالرغم من التقارير التي تحدث عن تباطؤ حجم النشاطات التي تجري عبر الأنفاق منذ الإعلان عن تخفيف الحصار الإسرائيلي في حزيران/يونيو 2010 استمرت الأحداث المتصلة بالأنفاق. ففي حادثين منفصلين وقعا في خلال هذا الأسبوع قتل ثلاثة فلسطينيين أثناء عملهم داخل أنفاق تقع أسفل الحدود ما بين مصر وقطاع غزة، اثنان منهما قتلا بالصعقة الكهربائية وآخر نتيجة لسقوطه في النفق. وأصيب ثلاثة عمال فلسطينيين آخرين بسبب تعرضهم للصعقات الكهربائية والاختناق. وفي عام 2010 قتل 43 فلسطينياً، وأصيب 85 آخرون في أحداث مختلفة متصلة بالأنفاق، تضمنت الغارات الجوية، وحوادث الانهيار، والصدمات الكهربائية، وانفجار أنابيب الغاز.

استمرار دخول كميات محدودة من مواد البناء لمشروع بناء تشرف عليه الأمم المتحدة

ما زال الحظر المفروض على دخول معظم مواد البناء إلى قطاع غزة مستمراً باستثناء المواد التي تدخل لمشاريع البناء التي تُشرف عليها المنظمات الدولية، والتي حصلت على موافقة من السلطات الإسرائيلية. ومنذ الإعلان عن تخفيف الحصار في حزيران/يونيو 2010 صادقت السلطات الإسرائيلية على 13 مشروع من مشاريع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) (معظمها مشاريع لإنشاء المدارس والعيادات الطبية)، ولا تمثل هذه المشاريع سوى 1.7 بالمائة من برنامج الإنشاء الذي قدمته الوكالة. وبالرغم من الحصول على الموافقة تأخر الدخول الفعلي لمواد البناء المطلوبة لهذه المشاريع بصورة ملحوظة، ويتصل جزء من هذا التأخير بانخفاض القدرة التشغيلية للحزام الناقل في معبر المنطار (كارني) والمستخدم لنقل الحصى والطحين. وحتى الآن لم تتمكن سوى 39 حمولة شاحنة من بين 226 حمولة شاحنة من المواد التي طلبتها وكالة الأونروا من دخول غزة. وحتى الآن لم يتم الحصول سوى على أقل من 20 بالمائة من حمولات الشاحنات المطلوبة للمشاريع.

وخلال هذا الأسبوع (17-23 تشرين الأول/أكتوبر) دخل ما مجموعه 1,104 حمولة شاحنة من البضائع إلى غزة، وهو أعلى بقليل من الحمولات التي دخلت خلال الأسبوع الماضي (1,097)، ولكنه لا يمثل سوى أقل من 40 بالمائة من المعدل الأسبوعي لحمولات الشاحنات التي دخلت إلى غزة خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2007، أي قبل فرض الحصار. ولا تزال المواد الغذائية تستأثر بنصيب الأسد من البضائع التي دخلت غزة (47 بالمائة)، والتي لم تكن تُمثل سوى أقل من 20 بالمائة من مجمل الواردات قبل فرض الحصار.

استمرار نقص الوقود، وانقطاع الكهرباء يصل إلى 16 ساعة يومياً؛ والوصول إلى المياه ما زال يُشكل تحدياً



طراً خلال هذا الأسبوع انخفاض طفيف على واردات الوقود الصناعي المستخدم لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة مقارنة بالأسبوع الماضي (1.89 مليون لتر مقابل 1.93 مليون لتر). وتُمثل هذه الكمية ما يقرب من 60 بالمائة من الكمية الأسبوعية المقدرة التي يحتاجها القطاع من الوقود لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة بقدرتها التشغيلية الكاملة (80 ميغاواط). بالرغم من ذلك، يبلغ مجمل تزويد الكهرباء في أنحاء قطاع غزة أقل بحوالي 30 بالمائة من الكمية اليومية المطلوبة والتي تصل إلى 300 ميغاواط.

ولا تنتج المحطة سوى 60 ميغاواط، و120 تفتتني من إسرائيل و17 ميغاواط من مصر، مزودة قطاع غزة بأقل من 200 ميغاواط. وينجم عن هذا النقص ما معدله 4-6 ساعات انقطاع للكهرباء يومياً. وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر اضطرت المحطة إلى إطفاء أحد محركاتها لمدة ثلاثة أيام تقريباً بعد استنفاد مخزونها من الوقود، الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاج الكهرباء إلى 30 ميغاواط. وأدى ذلك إلى زيادة فورية في عدد ساعات انقطاع الكهرباء لتصل إلى 16 ساعة يومياً في أنحاء قطاع غزة. وفي الساعات الأولى من مساء يوم 24 تشرين الأول/أكتوبر استطاعت المحطة إعادة تشغيل المحرك الثاني وخفض عدد ساعات انقطاع الكهرباء مجدداً.

ويؤثر انقطاع الكهرباء على الحياة اليومية في جميع أنحاء قطاع غزة، بالإضافة إلى أنه يؤثر على تأمين خدمات حيوية، كإمدادات المياه، وخدمات معالجة وإزالة مياه المجاري وعمل الخدمات الطبية. وما يزال الحصول على المياه يمثل تحدياً يومياً لسكان قطاع غزة. فإن 20 بالمائة من سكان قطاع غزة الذين يعيشون في مناطق تتضمن مدينة غزة ورفح وجباليا لا تصلهم المياه إلا مرة كل خمسة أيام (6-8 ساعات)، في حين أن 50 بالمائة لا تصلهم المياه إلا مرة كل أربعة أيام (6 ساعات)؛ أما الـ30 بالمائة الباقين فلا تصلهم المياه سوى مرة كل يومين (6-8 ساعات).

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_2010_10_29_english.pdf